

العلاقات والترابطات بين الأخلاق والقانون في تعاليم نهج البلاغة

*Relationships and Interconnections Between Ethics and Law
according to Teachings of Nahj al-Balagha*

Asst. Lect. Bushra Hussein Muhammad Ali
PhD student at the University of Tehran, Faculty of Islamic
Thought and Knowledge

Asst Prof. Javad Eshaqian Durcheh
University of Tehran, Faculty of Islamic Thought and
Knowledge

م.م. بشرى حسين مُحَمَّد علي
طالبة الدكتوراه في جامعة طهران/ كلية المعارف والفكر الإسلامي
أ.م.د. جواد اسحاقيان درچه
جامعة طهران/ كلية المعارف والفكر الإسلامي
eshaghian.dorcheh@ut.ac.ir

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل الرؤية التي يقدمها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، للعلاقة العميقة بين الأخلاق والقانون كما وردت في نهج البلاغة، حيث تتجلى التعاليم العلوية بوصفها نموذجًا فريدًا يمزج بين القيم الروحية والمبادئ القانونية، ويُعيد تشكيل السلطة السياسية وفق ميزان العدل والضمير، فالقانون عند الإمام (عليه السلام)، لا يقوم على الإكراه أو المصالح المجردة، بل على قواعد أخلاقية تُنظم علاقة الإنسان بربه وبالناس، وتضمن الكرامة والمساواة لكل فرد، بغض النظر عن موقعه الاجتماعي أو الديني، في هذا السياق، تبرز مفاهيم احترام الرعية بوصفها أساسًا أخلاقية لا غنى عنها لقيام أي حكم مشروع، وقد كشف البحث كيف كان الإمام علي (عليه السلام)، يُمارس هذه المبادئ واقعيًا، سواء في مراقبته للولادة، أو تنظيمه للمال العام، أو رفضه للتمييز في القضاء، أو إصراره على أن يكون الحاكم أول الملتزمين بالقانون قبل أن يُحاسَب غيره عليه، ولعل رسالته إلى مالك الأشتر تُعدُّ مثالًا واقعيًا على رؤية حكمية عميقة تُلزم القانون بالرحمة، وتُلزم الحاكم بالضمير، وتُلزم المجتمع بالعدل الشامل، ولقد تبين من خلال تحليل النصوص والمواقف أن الإمام علي (عليه السلام)، لم يفصل بين الدين والسياسة، ولا بين القانون والأخلاق، بل اعتبرها منظومة واحدة إذا اختل ركن منها انهار البنيان كله. وهو ما يجعل تعاليمه أساسًا مهمًا لإعادة بناء الفكر الفقهي والسياسي الإسلامي على قاعدة من العدالة الأخلاقية والتشريع الراشد، وعليه، فإن هذا البحث يساهم في إبراز التراث العلوي بوصفه مرجعية فكرية وعملية يمكن استلهامها في بناء الدولة الإسلامية الحديثة، حيث يتكامل فيها القانون مع الأخلاق، وتُمارس السلطة بروح من التواضع والمسؤولية والخوف من الله، لا بدافع الهيمنة والسيطرة.

الكلمات المفتاحية: الترابط - العلاقات - الأخلاق - القانون - نهج البلاغة.

أيلول ١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

السنة: العشرون

العدد: ٥٢ / المجلد: ٢



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i52.21064>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي

Abstract

This research examines and analyzes the vision presented by Imam Ali ibn Abi Talib (peace be upon him) regarding the profound relationship between morality and law, as stated in Nahj al-Balagha. The Alawite teachings are manifested as a unique model that blends spiritual values and legal principles, and reshapes political authority according to the balance of justice and conscience. For the Imam (peace be upon him), the law is not based on coercion or abstract interests, but rather on moral rules that regulate the relationship between man and his Lord and with people, and guarantee dignity and equality for every individual, regardless of his social or religious position. In this context, the concepts of respect for the subjects emerge as indispensable moral foundations for the establishment of any legitimate government. The research reveals how Imam Ali (peace be upon him) practiced these principles in reality, whether in his oversight of governors, his organization of public funds, his rejection of discrimination in the judiciary, or his insistence that the ruler be the first to abide by the law before holding others accountable for it. Perhaps his letter to Malik al-Ashtar is a refined example of a profound, wise vision. The law requires mercy, the ruler requires conscience, and society requires comprehensive justice. Through an analysis of texts and positions, it has become clear that Imam Ali (peace be upon him) did not separate religion from politics, nor law from morality. Rather, he considered them a single system, and if one of its pillars is impaired, the entire structure collapses. This makes his teachings an important foundation for rebuilding Islamic jurisprudential and political thought on a foundation of moral justice and sound legislation. Accordingly, this research contributes to highlighting the Alawite heritage as an intellectual and practical reference that can be inspired in building the modern Islamic state, where law and morality are integrated, and authority is exercised with a spirit of humility, responsibility, and fear of God, rather than out of a desire for dominance and control.

Keywords: Interconnectedness - Relationships - Ethics - Law - Nahj al-Balagha

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الخلق مُحَمَّد الأمين أبي القاسم مُحَمَّد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين...

تُعَدُّ العلاقة بين الأخلاق والقانون من أهم القضايا المحورية في بناء المجتمعات الإنسانية المتحضرة، وتزداد هذه الأهمية في الفكر الإسلامي الذي لم يفصل بين الإيمان والسلوك، ولا بين الشريعة والقيم، وفي هذا الإطار، يمثل نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تراثاً فريداً يجمع بين التشريع والموقف الأخلاقي، حيث تظهر فيه ملامح القانون الإسلامي المرتبط بالضمير الإنساني، والسلطة المرتكزة على القيم لا على القهر.

فالإمام علي (عليه السلام)، بوصفه خليفةً ومرجعاً دينياً وفقهياً في زمانه، قدّم نموذجاً متكاملًا للحاكم الذي لا يُمارس السلطة إلا بمقدار ما تُعبّر عن إرادة الله وعدالة الإنسان لذلك، فإنّ دراسة الترابط بين الأخلاق والقانون في نهج البلاغة تُتيح لنا فهماً أعمق للفقه السياسي الإسلامي، ولمبادئ الحكم الرشيد، ولجوهر العدالة التي تُنتج مجتمعاً متوازناً.

وتناول هذا البحث إذن بالرصد والتحليل أهم المفاهيم الأخلاقية والقانونية التي وردت في نهج البلاغة، ويبحث في نماذجها التطبيقية، ويُبرز كيف أن الإمام علي (عليه السلام)، لم يكن يضع الأخلاق في مقابل القانون، بل جعلها أساساً في التشريع، وروحاً في الحكم، ومعياراً في التصرف.

الدراسات السابقة: تناولت بعض الدراسات الأبعاد الأخلاقية في نهج البلاغة مثل دراسات في الأخلاق السياسية أو العدالة الاجتماعية عند الإمام علي (عليه السلام)، وأخرى ركّزت على الفكر القانوني والسياسي عند الإمام (عليه السلام)،

خاصة في الإدارة والعدل والمساواة؛ لكن غالبًا ما درست هذه الجوانب بشكل منفصل: إمّا من زاوية الأخلاق البحتة، أو من زاوية القانون والسياسة، وإن ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها كونها تربط بشكل مباشر بين الأخلاق والقانون في ضوء نصوص نهج البلاغة، لتوضيح كيف يكمل أحدهما الآخر، وتقدّم مقارنة مقارنة مع القانون، فتجعل نتائجها أكثر قابلية للتوظيف في الدراسات الفقهية والقانونية المعاصرة.

سؤال البحث: ما طبيعة العلاقة بين الأخلاق والقانون في تعاليم الإمام علي(عليه السلام)، كما وردت في نهج البلاغة، وكيف انعكست هذه العلاقة على بناء منظومة الحكم والإدارة العادلة في فكره السياسي والاجتماعي؟

ما حققه البحث: يسعى هذا البحث إلى إبراز التصوّر العلوي للعلاقة بين الأخلاق والقانون بوصفهما متكاملين لا متعارضين، وبيان كيف جسّد الإمام علي(عليه السلام) هذه العلاقة في ممارساته السياسية والإدارية، خاصة في ضبط المال العام، وتكافؤ الحقوق، ومكافحة المحاباة، واستنباط القواعد الأخلاقية – القانونية من نصوص نهج البلاغة ومقارنتها مع بعض المفاهيم القانونية الحديثة (مثل: مبدأ من أين لك هذا، وعدم تضارب المصالح).

المبحث الأول: النصوص الأخلاقية والقانونية في القرآن الكريم ونهج البلاغة

ويمكن بيان هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: العدل جوهر الأخلاق في نهج البلاغة

أولاً: العدالة في القرآن الكريم ونهج البلاغة: لقد فرض القرآن الكريم العدل وأوجب العمل به وعده أساس الحياة القويمة الصحيحة في جميع التعاملات حتى ذكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠).

ومن هذه المنطلق نجد أن الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، القرآن الناطق فهو لا يخالف عدل الله سبحانه وتعالى حتى "إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفة الناس كيلا يتبغ بالفقير فقره" (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٢/١٨٨)، وقال "العدل أساس به قوام العالم" (المجلسي، ١٤٠٣هـ: ٧٥/٨٣؛ الشاهرودي، ١٤١٨هـ: ٧/٣٧٥؛ الريشهري، ٣/١٨٣٨؛ الريشهري: ١٨٥). وعن شيخنا الطبرسي (رحمه الله)، قال: قال (عليه السلام): "العدل أقوى أساس" (الطبرسي، ١٤٠٨هـ: ١١/٣١٨).

وعنه (عليه السلام): "إن العدل ميزان الله سبحانه الذي وضعه في الخلق، ونصبه لإقامة الحق، فلا تخالفه في ميزانه، ولا تعارضه في سلطانه" (الواسطي: ١٥٠). وعنه (عليه السلام): "جعل الله سبحانه العدل قواماً للأنام، وتنزيهاً من المظالم والآثام، وتسنية للإسلام" (الطبرسي، ١٤٠٨هـ: ١١/٣٢٠).

وخلاصة ما تقدم أن الله تعالى يأمر انبياءه والأئمة (عليهم السلام)، الذين هم سفراؤه إلى خلقه ليخرجوا الناس من الظلمات إلى النور، فالسياسة العادلة هي سياسة الأنبياء والأئمة والهداة سلام الله عليهم أجمعين، وكما جاء في بحار الأنوار

"عدل السلطان خير من خصب الزمان" (المجلسي، ١٤٠٣هـ: ٧٥/٩)، فالأنبياء والأئمة (عليهم السلام)، جاءوا ليرفعوا شعار العدالة ويقيموا الحق والعدل ويدعوا الإنسانية بالرجوع إلى فطرتها السليمة ويحقوا الحق ويقيموا العدل؛ لأن العدل أساس به قوام العالم (المجلسي، ١٤٠٣هـ: ٧٥/٨٣؛ الشاهرودي، ١٤١٨هـ: ٧/٣٧٥؛ الريشهري: ٣/١٨٣٨؛ الريشهري: ١٨٥)، ويحتاجه الإنسان في هذا العالم المادي المركب من قوى متنازعة متضادة فيما بينها تتصارع لكي تبقى حياة فلا بد لها من مقنن يقنن لها هذا التنازع والتضاد، والعدل هو الأساس في هذا التقنين؛ لأن الإنسان يقصده وينشده وهو مفطور عليه فهو ضالة الإنسان، وإذا تصفحنا تاريخ الأنبياء وجدناهم يرفعون شعار العدل في كل زمان ومكان وفي مختلف الظروف، فسياسة الأنبياء سياسة العدل والصلاح والإصلاح، وفي هذه النصوص، لا يُعرض العدل كقيمة أخلاقية مجردة، بل كأساس إداري وتشريعي يُقيم به الإمام الدولة، فهو يشكل البنية التحتية لأي قانون شرعي أو وضعي (الحسني: ٢٥).

ثانياً: الأخلاق السلطوية (الرحمة والشفقة): قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤)، أي ما وصف سبحانه أحدا من رسله بهذا الوصف إلا مُحمَّداً، ويتلخص معناه بقول الرسول الأعظم (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) "أدبني ربي فأحسن تأديبي" (المجلسي، ١٦/٢١٠)، أي ان الله قد اتجه بأخلاق مُحمَّد (صلى الله عليه وعلى اله وسلم)، إلى نفس الهدف الذي خلقها الله من أجله" (مُغنية، ١٩٨١ م: ٧/٣٨٧).

فالملاحظ أن الأخلاق الإسلامية الصحيحة انطلقت من القرآن الكريم وهذا مما لا شك فيه ولا خلاف فيه بين المسلمين ومن عمل به كما عمل في القرآن الكريم، وقد سار الإمام علي (عليه السلام)، على ما خطه القرآن الكريم في وصيته لمالك الأشر "وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللفظ بهم، ولا تكون عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق يفرض منهم الزلل"، (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٣/٨٤).

ويجب على حاكم المسلمين الرحمة لرعيته واللفظ بهم وإن لم يكونوا مسلمين، ويجب على المسلمين أن يجذبوا بسيرتهم وأخلاقهم كل إنسان وإن كان كافراً (المنتظري، ١٤٠٨ هـ: ٢/٧٢٣).

فكما ينتظر الوالي العفو من الله سبحانه والرحمة - مع ما يرى من نفسه من الزلل والعلل - كذلك عليه أن يعامل الرعية - مع ما يصدر منهم عمداً أو خطأ - بالعفو والصفح والمحبة والإحسان، وأن تعم رحمته وإحسانه كل من كان نظيره في الخلق وإن خالفه في الدين، فالحكومة العلوية ظهور الرحمة الرحمانية الإلهية على المسلم والكافر، والبر والفاجر، وبها تتجلى شمس الرسالة الخاتمة التي هي رحمة للعالمين (الخراساني: ١/٢٧٣).

وبعبارة أخرى إن الإمام لا يُجيز التعامل القاسي باسم القانون، بل يرى أنّ أساس الحكم هو الرحمة، القانون العلوي لا يُفرّق بين القوة والتنمر؛ بل يفرّق بين العدل الحازم والرحمة المقتننة (مُغنية، ١٤٢٧ هـ: ٤/٥٠).

ثالثًا: الورع والنزاهة في أداء المسؤولية: من كمال الصفات الأخلاقية أن يتصف الإنسان بالأخلاق والنزاهة والشعور بالمسؤولية وقد أكد القرآن الكريم على ذلك في العديد من آياته قال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: ٥٥).

إن هذه الآية المباركة جاءت لتبين بعد أن فوض الملك الأمر ليوسف في كل ما يريد ويختار من المناصب اختار الولاية على خزنة الدولة واقتصادها، اختار هذه الولاية بعد أن خيّر، ولم يطلبها ابتداءً كي يقال كيف طلب الولاية، وعلى افتراض انه طلبها ابتداءً فلم يطلبها لمصلحته الخاصة، بل للمصالح العام، وليحفظ للمستضعفين حقوقهم وبالخصوص في سني القحط والمجاعة، وعلم يوسف ان البلاد مقبلة على بلاء وشدة، فإذا لم يكن صاحب الخزنة حفيظًا عليها عليما بشؤونها ضاعت حقوق الناس خاصة الفقراء والمساكين، هذا إلى أن المال عصب الأمة وحياتها، فإذا لم يكن زمامه بيد الأكفاء علمًا وخلقًا كان مصير الأمة إلى الهلاك والدمار، حتى في سني الخصب والرخاء، أما إذا كانت مقادير الأمة بيد الأكفاء والأمناء فإنهم يقودونها إلى خيرها وصالحها دنيا وآخرة، وقد نقل كثيرون أن يوسف حين تولى أمر الخزنة، ورأى الناس من عدله وحسن تديره ما صان لكل ذي حق حقه آمنوا برسالته، حتى الملك آمن وشهد ان لا إله الا الله وان يوسف رسول الله (الطوسي، ١٤٠٩ هـ: ٦/١٥٦؛ الطبرسي، ١٤١٨ هـ: ٢/٢٢٥؛ الطبرسي، ١٤١٥ هـ: ٥/٤١٧؛ ابن شهر آشوب: ١/٢٣٥؛ ابن ادريس الحلبي، ١٤٠٩ هـ: ٢/٢٦، وغيرهم).

فجاء كلام الإمام(عليه السلام)، الناطق بروح العدالة حتى قال "فو الله ما كنت من دنياكم تبرأ، ولا ادخرت من غنائمها وفرا، ولا أعددت لبالي ثوبي طمرا، بلى

كانت في أيدينا فذك من كل ما أظلمته السماء، فشحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين، ونعم الحكم الله، وما أصنع بفذك وغير فذك والنفس مظانها في غد جدث، تنقطع في ظلمته آثارها، وتغيب أخبارها"، (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٣٧٠). فالإمام (عليه السلام)، هنا يعلن صراحةً شفافيته المالية، وهو مبدأ أخلاقي وقانوني يتجاوز كل الشعارات، ويؤسس لنمط قانوني متقدم في زمن كان الحكام يتصرفون في المال العام كما يشاؤون (الهمداني، ١٤١٧ هـ: ٦٢٢).

رابعاً: التواضع أساس القيادة: لقد حظ القرآن الكريم مبدأ التواضع وجعله أساساً فيه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (الفرقان: ٦٣).

"المُرَاد بخراب الجاهلين سفاهة السفهاء، كهزئهم أو شتمهم أو جدالهم بالهوى والغرض...، وسلاماً كناية عن تجاهلهم والإعراض عنهم استخفافاً بشأنهم، وترفعاً عما لا يليق بالرجل الكريم، والمعنى ان المؤمن إذا سمع كلمة السوء تجاهلها حتى كأنه لم يسمعها أو كأن المقصود بها غيره، وهذا هو الهجر الجميل المراد بقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ (المزمل: ١٠)، وليس من شك ان الإعراض عن السفية؛ إنما يحسن حيث لا قوة تردعه وإلا وجب تأديبه، ولا بُدَّ من تقييد الآية بذلك" (مُغْنِيَةٌ، ١٩٨١ م: ٥/٤٨٢). فالآية الكريمة التي تتحدث عن منهج متكامل لا يمكن تجاهله وهو مبدأ التواضع والرفعة قال الرسول (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) "فإن من تواضع لله رفعه الله، ومن تكبر خفضه الله، ومن اقتصد في معيشته رزقه الله، ومن بذر

حرمه الله، ومن أكثر ذكر الموت أحبه الله"^(١)، (الكليبي، ١٣٦٣ ش: ٢/١٢٢). وهذا المبدأ الذي إتصف به الإمام علي (عليه السلام)، (مبدأ التواضع)، في قيادة الأمة حتى قال "وَأَشَعَرَ قُلُوبَهُمْ تَوَاضَعَ إِخْبَاتِ السَّكِينَةِ"، (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ١/١٦٩).

فالإمام يربط بين الأخلاق والتواضع وحق الناس في مخاطبة القانون، فالحاكم المتواضع يتيح المجال للشكاوى ويستمع إلى المظلومين، ما يربط بين البعد الأخلاقي وبين فعالية النظام القانوني (البحراني، ١٣٦٢ ش: ٢/٣٥٦)، (الخويي: ٦/٣٨٥).

المطلب الثاني: النصوص والأمثلة حول القانون في نهج البلاغة

أولاً: القانون الإداري والتنظيمي المبني على الأخلاق: إن القانون الإداري هو تنظيم حياة العباد ويُنظم شؤونهم حتى قال الإمام (عليه السلام)، في ذلك "واجعل لذوي الحاجات منك قِسْمًا تفرِّغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلسًا عامًّا، فتتواضع فيه لله الذي خلقك"، (نهج البلاغة، ١٤١٢ هـ: ٣/١٠٣). وعنه (عليه السلام)، قال "فإني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وعلى آله)، يقول في غير موطن، لن تقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متمتع" (نهج البلاغة: ١٤١٢ هـ: ٣/١٠). فهذه تعليمات قانونية وإدارية لكنها تنطلق من قاعدة أخلاقية، تفرغ المسؤول للرعية، والتواضع لهم، وتيسير اللقاء بهم، ما يلزم الوالي بأن يكون "خادمًا" لا متسلطًا (عبده، ١٤١٢ هـ: ٣/١٠١).

ثانياً: سيادة القانون لا الأشخاص: إن تعامل الإمام(عليه السلام)، مع الرعية ودفاعه عنهم يُمثل روح وسيادة القانون حتى قال "الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله"(النيسابوري: ٣١). وفي موضع نراه كيف يتخذ من المشاورة روح القانون "من استبد برأيه هلك، ومن شاور الرجال شاركها في عقولها"،(نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/٤١).

ثم "ان أية أمة أقامت إدارة شؤونها على أساس من الشورى والمشاورة، قل خطؤها، وندر عثارها، على العكس من الأفراد الذين يعانون من استبداد الرأي، ويرون أنفسهم في غنى عن نصح الناصحين ورأي الآخرين فإنهم إلى العثار أقرب، ومن الصواب والرشد أبعد، مهما تمتعوا بسديد الرأي، وقوي التفكير، هذا مضافاً إلى أن الإستبداد في الرأي يقضي على الشخصية في الجمهور، ويوقف حركة الفكر وتقدمه، ويميت المواهب المُستعدة بل يأتي عليها، وبهذا الطريق تهدر أعظم طاقات الأمة الإنسانية، ومُضافاً أيضاً إلى أن الذي يشاور الآخرين في أموره وأعماله إذا حقق نجاحاً قل أن يتعرض لحسد الحاسدين؛ لأن الآخرين يرون أنفسهم شركاء في تحقيق ذلك الإنتصار والنجاح، وليس من المتعارف أن يحسد الإنسان نفسه على نجاح حقيقه، أو انتصار أحرزه" (الشيرازي: ٢/٧٥١).

فالقانون عند الإمام علي(عليه السلام)، لا يُختزل في الحاكم أو المنقذ، بل في الحق والميزان، وهذا مبدأ قانوني يرفض الإستبداد ويُؤسس لعدالة لا تُخضع الحق للأهواء(المجلسي، ١٤٠٣هـ: ٤٠/١٢٦).

ثالثاً: رفض التمييز أمام القانون: إن روح القانون الذي كان يعمل به (عليه السلام)، مع الرعية جمعاء هي تلك الصفة الذي إكتسبها من القرآن الكريم

حتى قال: (صلى الله عليه وعلى اله وسلم)، والله لو أنّ فاطمة بنت مُحَمَّد سرت لقطعت يدها (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٣/٥٦٢).

وقال النبي (صلى الله عليه وعلى اله وسلم): "علي مع القرآن والقرآن معه، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض" (الصدوق، ١٤١٧هـ: ٤٦٠). وهذا الحديث الشريف يعكس لنا العدل والقانون الذي كان يتمتع به الإمام (عليه السلام)، لو لم يكن عادلاً في كل شيء، حتى من جهة القانون لما أطلق عليه تلك العبارات.

فحديث الإمام (عليه السلام) "ليس هذا تواضعاً؛ وإنما هو خلق الإسلام، وشريعة القرآن، وبه وحده نجد تفسير صلابة الإمام في الحق، والتزامه به، وحمله أهله وعماله عليه" (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٣/٥٦٢). ومن "أظهر مظاهر العدل والمساواة أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام)، في عصر خلافته وحكومته حضر مجلس القضاء عند شريح القاضي وجلس في جنب يهوديٍّ مخاصم، (المنتظري، ١٤٠٩هـ: ٢ / ١٩٤). وما يؤيد ذلك قوله (عليه السلام) "والقصاص حقنا للدماء، وإقامة الحدود إعظاماً للمحارم"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/٥٥).

إن الإمام (عليه السلام)، نقل هذا الحديث لتأكيد العدالة المطلقة في تنفيذ الحدود، دون تمييز بين القريب والغريب، الغني والفقير، مما يربط القانون بروح أخلاقية رفيعة لا تحايي أحداً.

العدد: ٥٢
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
العدد: ٢٠٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

العلاقات والترابطات بين الاخلاق والقانون
في تعاليم نهج البلاغة

المبحث الثاني: الترابط بين القانون والسياسة والأخلاق في نهج البلاغة

في هذا المبحث نكشف كيف ينسج الإمام علي (عليه السلام)، في نهج البلاغة علاقةً وثيقةً بين القانون كأداة تنظيم، والسياسة كوظيفة اجتماعية، والأخلاق كمنظومة قيمية، بحيث تصبح الشرعية السياسية مرهونة بالعدالة الأخلاقية، ويُعاد تعريف القانون كمرآة لضمير السلطة لا أداة قسر، ويمكن بيان هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: الروح الأخلاقية للقانون

إن إقامة العدل من سُمات الشخصية الإيمانية المُتمسكة بحبل الله ورسوله، وكان الإمام علي (عليه السلام)، خير تلك الشخصية الذي نالت رضا الله ورسوله حتى قال (عليه السلام) "إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ، إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ... وَإِنَّ أَفْضَلَ قِرَّةِ عَيْنِ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ١/٢١٥). ففي هذا المقطع "ارتباط إجراء العدل في البلاد بالجند من وجوه شتى نذكرها بعد التنبيه على نكتة مهمة في المقام، وهي أنّ الجند بمعناه العامّ هو المالك والقائم بالسيف في الرعيّة بحيث يكون القوّة والقدرة على إجراء الأمور بيده... (الخوئي: ٢٠/٢٢٠).

فالإمام (عليه السلام)، يجعل إقامة العدل من أعظم الوسائل للتقرب إلى الله، مما يعني أن القانون ليس مُجرد إجراء دنيوي، بل هو قيمة تعبدية، ما يدل على امتزاج البُعد القانوني بالأخلاقي والروحي (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ٤/٦٩).

ومن الأمثلة التطبيقية: قوله (عليه السلام) "جاء رجل برجل من الخوارج إلى علي فقال: يا أمير المؤمنين هذا يسبك، قال: فسبه كما سبني، قال: ويتوعدك، قال: لا أقتل من يقتلني، ثم قال: لهم علينا ثلاث: أن لا نمنعهم المساجد أن يذكروا

الله فيها، وأن لا نمنعهم الفيء ما دامت أيديهم في أيدينا، وأن لا نقاتلهم حتى يقاتلونا" (البرهان فوري، ١٩٨٩م: ١١/٣٠٠). ففي هذا الموقف، رفض الإمام علي (عليه السلام)، أن يُستخدم القانون المالي (التحكم في موارد بيت المال)، أداة للانتقام أو الإقصاء السياسي، ومع أن الخوارج خالفوه في الفكر وأعلنوا مواقف معارضة شديدة، إلا أنه أصر على: (العالمي، ٢٠٠٢م: ١/١٤٥):

- ١- حقهم في المساجد (الحرية الدينية والعامّة).
 - ٢- حقهم في نصيبهم من بيت المال (العدالة الاقتصادية).
 - ٣- حمايتهم من القمع إلا في حال العدوان (الحرية السياسية المكفولة قانونًا).
- ثم يُثبت هذا الموقف أن القانون في الدولة العلوية لم يُستخدم لإخضاع الناس، بل لخدمتهم، حتى وإن كانوا معارضين، فالإمام علي (عليه السلام)، جعل العدالة الأخلاقية مقدّمة على الموقف السياسي، ولم يُجز حرمان أحد من حقوقه الأساسية بسبب الخلاف الفكري أو العقائدي (العالمي، ٢٠٠٢م: ١/١٤٥).

المطلب الثاني: أدب الحاكم بين القانون والضمير

هناك نص ورد في نهج البلاغة يُعيد تعريف القانون السياسي، فالحاكم ليس فوق الناس، بل فوقه ضمير ومسؤولية، فشرعية القانون تأتي من مطابقة سلوك الحاكم للقيم التي يطالب بها الناس، لا من القوة، قال (عليه السلام) "مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا، فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَعْلِيمِ غَيْرِهِ، وَلْيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسِيرَتِهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ، وَمُعَلِّمٌ نَفْسِهِ وَمُؤَدِّبُهَا أَحَقُّ بِالِإِجْلَالِ، مِنْ مُعَلِّمِ النَّاسِ وَمُؤَدِّبِهِمْ"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤/١٦).

العدد: ٥٢
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
العدد: ٢٠٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

العلاقات والترابطات بين الاخلاق والقانون
في تعاليم نهج البلاغة

فقد أشار الإمام (عليه السلام)، إلى آداب أئمة العلم ومكارم الأخلاق مما يعزز الكمال السياسي (البحراني، ١٣٦٢ ش: ٥/٢٧٥؛ مغنية، ١٤٢٧ هـ: صفحة ٤/٢٥٦؛ الشيرازي: ٤/٢٨٩):

فالأول: وجب على الإمام البدء بتعليم نفسه: أي برياضتها بما يعلم من الآداب لتكون أفعاله وأقواله موافقة لعلمه وذلك؛ لأنّ الناس أقرب إلى الإقتداء بما يشاهدون من الأفعال والأحوال منهم بالأقوال فقط خصوصاً مع مشاهدتهم لمخالفتها بالأفعال فإنّ ذلك يكون سبباً لسوء الاعتقاد في الأقوال المخالفة للفعل والجرأة على مخالفة ما اشتهر منها وإن كان ظاهرها الصدق: وإلى مثل ذلك أشار القائل (الطوسي، ١٤٠٩ هـ: ١/١٩١):

لا تنه عن خلق وتأتي مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

الثاني: أرشده إلى البدء في التعليم بالسيرة الحسنة والأفعال الحميدة: لما بينا أنّ ميل الطباع لمشاهدة الأفعال أطوع وأسرع انفعالا منها للأقوال ثمّ يطابقها بعد ذلك بالأقوال، ثمّ رغب في تأديب النفس بكون مؤدّب نفسه أحقّ بالتعظيم والإجلال من مؤدّب غيره وذلك لكمال مؤدّب نفسه بالفضيلة وكون تأديب الغير فرعاً على تأديب النفس والأصل أشرف وأحقّ بالتعظيم من الفرع وهو في قوّة صغرى ضمير تقدير كبراه: وكلّ من كان بالإجلال أحقّ وجب عليه أن يبدأ بما لأجله كان أحقّ بالتعظيم من غيره.

و"هذه الكلمات تقوم على فلسفة للحكم عند الإمام عليه السلام تتلخص في أن الحكم، وهو ضرورة اجتماعية، أقيم لصالح المجتمع، ولا يمكن أن يعمل الحكم لصالح المجتمع إلا إذا كان على رأسه إنسان كامل الصفات، واع لمهمته،

أما حين يكون الحاكم إنسانا غير واع للمسؤولية وغير عامل على إصلاح المجتمع ورفع شأنه، فإن الحكم ينقلب إلى وسيلة للظلم " (شمس الدين، ١٩٧٢م: ١٢٨). مثال تطبيقي: ومن هذه الأمثلة كلام له (عليه السلام)، فيما رده على المسلمين من قطاع عثمان قائلاً "والله لو وجدته قد تزوج به النساء وملك به الإماء لرددته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ١/٤٦).

والمعنى إن قوله (عليه السلام): "والله لو وجدته قد تزوج به النساء، وملك به الإماء لرددته"، ضمير الغائب في وجدته وما بعده يعود إلى المال الذي وهبه عثمان بغير حساب، لا لشيء إلا لأنه كان لا يرى بأسا ولا جناحاً في أن يأخذ الضرائب من المستهلكين والكادحين ويعطيها للأغنياء والمترفين، فليس من العدل في نظره أن يساوي بين الناس، وأن لا يؤثر قريباً على بعيد، وقويًا على ضعيف، ولا من الحق في مفهومه ان يحفظ على المسلمين حقوقهم وأموالهم، ولا ينفقها إلا في مواضعها" (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ١/١٣٠).

وكان الإمام أمير المؤمنين(عليه السلام)، على العكس تماما من عثمان، كان يرى أن الثروة يجب أن توزع على الجميع بالمساواة، ولا يجوز أبداً في عقيدته أن تتركز في أيدي القلة كيلا يبغى ويعلو بعضهم على بعض، ومن أقواله: "لو كان المال لي لسويت بينهم، كيف؛ وإنما المال مال الله"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٢/٧)، وكان لا يأخذ لنفسه من بيت المال إلا ما يقيم الأود، وان استطاع أن ينقص عن مقدار الحاجة والضرورة فعل (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ١/١٣٠).

ومن أقواله أيضاً: "فو الله ما أخذت منه إلا كقوت اتان دبرة، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٤١٧)، وكان أكره شيء عليه الادخار، ويقول في ذلك: فو الله ما كنت

من دنياكم تبرا (عبده، ١٤١٢هـ: ٣/٧٠)، ولا ادخرت من غنائمها وفرا، ولا أعددت لبالي ثوبي طمرا، ولا حزت من أرضها شبرا"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٣/٧٠).
وأجمع الرواة وأهل السير على أن عليا كان يدخل بيت المال، ويقسم على الناس ما وجد فيه حتى الإبرة والخيط وكسرة الخبز، ثم يأمر فيكنس، وينضح الماء، ثم يصلي فيه ركعتين، ويقول: هكذا يجب أن يكون بيت المال (مُغنية، ١٤٢٧هـ: ١/١٣٠).

أي إن الإمام(عليه السلام)، ربط بين السلطة والضمير، إذ لا قيمة للقانون إذا كان الحاكم لا يُحاسب، بل إن الانحراف الأخلاقي عند القائد يُفسد كل بناء قانوني.

المطلب الثالث: رعاية الحقوق والواجبات المتبادلة

إن رعاية الحقوق (حقوق) الرعية من العدل الإلهي، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم، وعمل به الأنبياء(عليهم السلام)، والأئمة(عليهم السلام)، فكانت هذه الرعاية من أولويات الإمام(عليه السلام)، مع رعيته حتى قال "من أنصف الله وأنصف الناس من نفسه، ومن خاصة أهله، ومن لك فيه هوى من رعيته، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عبداً الله كان الله خصمه دون عبده، ومن خصمه الله أذخض حُجته"، (نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٣/٨٥).

ففي قول الإمام(عليه السلام): (انصف الله)، بالإتيان بما أمر (وانصف الناس)، بإعطاء حقوقهم(من نفسك ومن خاصة أهلك)، فلا تذرهم يتركون أوامره تعالى، أو يضيعون حقوق الناس(ومن لك فيه هوى من رعيته)، أي لك ميل إليه، من حاشيتك وأصحابك، فإنّ الغالب ان أهل السلطان وحاشيته لا يهتمون بفرائض الله، ولا بحقوق الناس حيث يرون أنفسهم في غنى، وان

الانسان ليطغى ان رآه استغنى،(فإنك ان لا تفعل)، الإنصاف و(تظلم)، الناس بنفسك أو بحاشيتك وأهلك حيث أطلقت سراحهم يعملون ما يشاؤون بالناس) ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده)، فإنّ الله تعالى يتولى رد المظالم (ومن خصمه الله أدحض حجّته)، أي ابطالها؛ لأنه سبحانه عالم بالواقعيات، فلا يعبر عليه الكذب والتزوير(الشيرازي، مُحَمَّد: ٤/١٤٨).

فالعلاقة القانونية بين الحاكم والمحكوم ليست علاقة سلطة طاعة، بل علاقة حقوق وواجبات متبادلة، والإنصاف هو المبدأ الأخلاقي الذي يضبط القانون ويمنع تعسفه.

مثال تطبيقي: إنّ الإمام(عليه السلام)، في وصاياه لعماله شدّد على التفقد الدقيق لأحوال الناس نحو قوله: "ثم تفقّد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم"،(نهج البلاغة، ١٤١٢هـ: ٣/٩٦). فالرصد القانوني لأداء المسؤولين لا يعني التجسس بل هو مسؤولية قانونية وأخلاقية لضمان حقوق الناس، فالسلطة خاضعة للمساءلة الأخلاقية قبل السياسية. وبالتالي فإن القانون لا يكتسب شرعيته إلا من خدمته للعدل والكرامة، والحاكم ليس مصدرًا للقانون بل خاضعًا له، أخلاقيًا وشرعيًا، وأما الحقوق والواجبات في الدولة فلا تُبنى على القوة بل على الإنصاف المتبادل.

العدد: ٥٢
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
العدد: ٢٠٢٥
١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥م

العلاقات والترابطات بين الأخلاق والقانون
في تعاليم نهج البلاغة

الخاتمة والنتائج

وفي ختام بحثنا هذا توصلنا إلى أبرز النتائج يمكن بيانها من خلال:

- ١- إن الإمام علي (عليه السلام)، أسس في نهج البلاغة لرؤية شاملة تدمج بين الأخلاق والقانون في نسق واحد لا يقبل الانفصال.
- ٢- إن العدل عند الإمام (عليه السلام)، ليس مجرد قيمة، بل هو وظيفة قانونية وإدارية تُقيم النظام وتحفظ الحقوق.
- ٣- إن سلوك الحاكم وتطبيقه للقانون يُعدّ مصدرًا للشرعية، لا مجرد الالتزام بالظاهر.
- ٤- إن القانون في نهج البلاغة لا يُطبَّق بدون رحمة ولا يترك دون محاسبة، مما يخلق توازنًا دائمًا.
- ٥- إن الإمام علي (عليه السلام)، جعل المساواة قاعدة الحكم، فلا امتياز لقرابة أو جاه، مما استدعي تعديل القوانين لتطبيق المساواة الواقعية عبر منع الوساطة والمحسوبية.
- ٦- أكد الإمام علي (عليه السلام)، على استقلال القضاء مُقرونًا بروح العدالة، ما يوجب تضمين النصوص القانونية التزامًا بالأبعاد الأخلاقية في الأحكام مع رقابة نزيهة.
- ٧- اعتبر الإمام علي (عليه السلام)، المنصب أمانة لا غنيمية، وهو ما يتطلب فرض الشفافية المالية والمحاسبة الصارمة لحماية المال العام من الاستغلال.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، (١٤١٨هـ)، تفسير جوامع الجامع (الطبعة ١)، (تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين) قم، إيران.
٢. أحمد الرحماني الهمداني، (١٤١٧هـ)، الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (الطبعة ١)، طهران، إيران: المنير للطباعة والنشر.
٣. الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوي، (بدون تاريخ)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (الطبعة ٤)، (تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي) بنياد فرهنگ امام المهدي (عج).
٤. الحسن علي بن مُحَمَّد الليثي الواسطي، (بدون تاريخ)، عيون الحكم والمواعظ (الطبعة ١)، (تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي) دار الحديث.
٥. السيد جعفر مُرتضى العاملي، (٢٠٠٢م)، علي والخوارج (الطبعة ١)، المركز الإسلامي للدراسات.
٦. السيد مُحَمَّد الحسيني الشيرازي، (بدون تاريخ)، توضيح نهج البلاغة، طهران، إيران: دار تراث الشيعة.
٧. السيد نذير يحيى الحسيني، (بدون تاريخ)، سياسة الأنبياء.
٨. الشيخ أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن إدريس الحلبي، (١٤٠٩هـ)، المُنتخب في تفسير القرآن (الطبعة ١)، (تحقيق: السيد مهدي الرجائي) قم، إيران: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة.

٩. الشيخ الفضل بن الحسن الطبرسي، (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، تفسير مجمع البيان (الطبعة ١)، (تحقيق: لجنة من العلماء والمُحققين والأخصائيين) بيروت، لبنان: مؤسسة الأعلمي.

١٠. الشيخ المنتظري، (١٤٠٨ هـ)، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية (الطبعة ١)، المركز العالمي للدراسات الإسلامية.

١١. الشيخ علي النمازي الشاهرودي، (١٤١٨ هـ)، مستدرك سفينة البحار، (تحقيق: الشيخ حسن بن علي النمازي) قم، ايران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.

١٢. الشيخ مُحَمَّد بن الحسن الطوسي، (١٤٠٩ هـ)، التبيان في تفسير القرآن (الطبعة ١)، (تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي) مكتب الاعلام الاسلامي.

١٣. الشيخ مُحَمَّد جواد مُغنية، (١٤٢٧ هـ)، في ظلال نهج البلاغة (الطبعة ١)، انتشارات كلمة الحق.

١٤. الشيخ مُحَمَّد جواد مُغنية، (١٩٨١ م)، التفسير الكاشف (المجلد ٣)، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

١٥. الشيخ مُحَمَّد مهدي شمس الدين، (١٩٧٢ م)، دراسات في نهج البلاغة (الطبعة ٢)، بيروت، لبنان: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦. الشيخ وحيد الخراساني، (بدون تاريخ)، منهاج الصالحين.

١٧. علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، (١٩٨٩ م)،

كنز العمال، (تحقيق: الشيخ بكري حياني) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

١٨. فتح الله بن شكر الله الشريف الكاشاني، (١٤٢٣ هـ)، زبدة التفاسير (الطبعة ١)، (تحقيق: مؤسسة المعارف) قم، ايران: مؤسسة المعارف الاسلامية.

١٩. كمال الدين ميثم بن علي ميثم بن ميثم البحراني، (١٣٦٢ش)، شرح نهج البلاغة (الطبعة ١)، (تحقيق: عدة من الأفاضل) قم، ايران: مركز النشر مكتب الإعلام الإسلامي، الحوزة الحوزة العلمية.
٢٠. مُحَمَّد الريشهري، (بدون تاريخ)، القيادة في الإسلام (الطبعة ١)، (تحقيق: علي الأسدي) قم، ايران: مؤسسة دار الحديث الثقافية.
٢١. مُحَمَّد الريشهري، (بدون تاريخ)، ميزان الحكمة (الطبعة ١)، (تحقيق: دار الحديث .
٢٢. مُحَمَّد الفتال النيسابوري، (بدون تاريخ)، روضة الواعظين، قم، ايران: منشورات الشريف الرضي.
٢٣. مُحَمَّد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي (المعروف بالشيخ الصدوق)، (١٤١٧ هـ)، الأمالي (الطبعة ١)، (تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية، مؤسسة البعثة) قم، ايران.
٢٤. مُحَمَّد حسين الطباطبائي، (بدون تاريخ)، الميزان في تفسير القرآن، قم، ايران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٢٥. المولى مُحَمَّد محسن الفيض الكاشاني، (١٤١٨هـ-١٣٧٦ش)، التفسير الأصفي (الطبعة ١)، (تحقيق: مركز الابحاث والدراسات الاسلامية) مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي.
٢٦. الميرزا حسين النوري الطبرسي، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م)، مُستدرك الوسائل (الطبعة ٢)، (تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام) لاهياء التراث) بيروت، لبنان.

١. مُحَمَّد باقر المجلسي، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار(عليهم السلام) (الطبعة ٣)، (تحقيق: ابراهيم الميانجي، و مُحَمَّد الباقر البهبودي) بيروت، لبنان: مؤسسة الوفاء.
٢. مُحَمَّد بن علي بن شهرآشوب المازندراني، (بدون تاريخ)، متشابه القرآن ومختلفه.
٣. مُحَمَّد بن يعقوب بن اسحاق الكليني، (١٣٦٣ ش)، الكافي (الطبعة ٥)، (تحقيق: علي اكر الغفاري) طهران، ايران: دار الكتب الإسلامية.
٤. نهج البلاغة: خطب امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) (١٤١٢هـ - ١٣٧٠ش)، (الطبعة ١)، مُحَمَّد عبده (المحرر)، قم، ايران: دار الذخائر.
٥. مير سيد علي الحائري الطهراني، (١٣٣٧ ش)، تفسير مقتنيات الدرر، الشيخ مُحَمَّد الاخوندي مدير دار الكتب الإسلامية.
٦. ناصر مكارم الشيرازي، (بلا تاريخ)، الامثل في تفسير كتاب الله المنزل.

